المسؤولين الاميركيين، على ضرورة فتح الحوار بين الولايات المتحدة الاميركية والفلسطينيين، وطالب بأهمية الاعتراف الاميركي بمنظمة التحرير الفلسطينية[٨].

ما يمكن ان يقال، ان القيادة المصرية الجديدة لم تكف عن الاقتناع بمحورية الدور الاميركي، بالاضافة الى الجهود الدولية للضغط على اسرائيل، من أجل تحقيق قدر من التوازن في سياستها الخارجية، وتعديل نسبي للسياسات السابقة.

التصوّر المصري من المشاركة الاردنية في التسوية

توضح مراجعة الاطار الأساس لعملية السلام، وكذلك الرسالة المصرية التي وجّهها السادات الى الرئيس الاميركي، جيمي كارتر، تصوّر الموقف المصري لأهمية الدور الاردني في عملية السلام[٩]، حيث نصّت على ان اشتراك عناصر فلسطينية في المفاوضات ضمن وفد اردني. ولقد ربط السادات مصير أو مستقبل الارض المحتلة بقيام اتحاد فيدرالي أو كونفدرالي بين الاردن وفلسطين وذلك لاعطاء الاسرائيليين المزيد من الأمن[١٠]. كما استمر الرئيس مبارك على هذا النهج. ففي معرض ردّه عن سؤال حول تصوّره للدور الاردني أجاب بأنه دور رئيس لأن الضفة الفلسطينية كانت، قانوناً، معه[١١]. وعندما أعلن الملك حسين فك الارتباط الاداري القانوني بين الاردن والضفة الفلسطينية في العام ١٩٨٨، صرّح الرئيس مبارك بأن الملك حسين أعطى للفلسطينيين قضيتهم لتصبح في يد المنظمة باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لهم، وانه اتخذ هذا القرار لأنه كان مطلباً للمنظمة، غير انه أكد على ضرورة التنسيق بين الاردن والمنظمة تحت أي ظروف[١٢].

بعبارة أخرى، اتفق الرئيسان، السادات ومبارك، على أهمية الدور الاردني في عملية التسوية، لكن ثمة خلافاً على الوزن النسبي لهذا الدور، فلقد أعطاه الرئيس مبارك وزناً أكبر، بينما كان الرئيس السادات على استعداد للتضحية به. كما ان مبررات هذه الاهمية اختلفت؛ ففي حين فسّر الرئيس السادات هذه الأهمية بضرورات الامن الاسرائيلي، أكد الرئيس مبارك على الشرعية القانونية للدور الاردني.

التصوّر المصري لدور منظمة التحرير الفلسطينية

أكدت تصريحات كل من الرئيسين، السادات ومبارك، على عدم أحقية أي طرف عربي في الحديث بالنيابة عن أو باسم الفلسطينيين سواء أكان هذا الطرف مصر، أو غيرها. فإذا كانت مصر لا ينبغي لها ان تتحدث باسم الفلسطينيين، فإن هذا ينطبق، أيضاً، على الاطراف غير الفلسطينية كافة[١٣].

لقد اعترف الرئيس السادات بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل للفلسطينيين، وانه يجب ان يكون لها دور في التسوية، غير انه لم يمنحها صفة «الشرعي الوحيد». وقد أشار، بهذا الصدد، الى رؤساء البلديات المنتخبين في الارض المحتلة مرة والى جماهير الشعب الفلسطيني مرة أخرى، للتدليل على وجود أطراف أخرى غير المنظمة، على الرغم من اعترافه بتأييد هذه الاطراف لها[١٤].

في البداية، حافظ الرئيس مبارك على خط سلفه، حيث اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني من دون ان تكون الممثل الوحيد، وحرص على ان يترك مسألة تمثيل الفلسطينيين لهم أنفسهم. ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده في لندن، في السابع من شباط (فبراير) ١٩٨٢، أشار الى انه على الفلسطينيين ان يحلّوا هذه المسألة بأنفسهم[١٥]، لكنه أقر، بعد ذلك، بأنها الممثل الشرعي الوحيد[١٦]. ويمكن تفسير ذلك التطوّر برغبة الرئيس مبارك في الالتزام بقرارات مؤتمر الرباط،